

ضحايا الاخطاء الطبية في تصاعد مستمر

من يخلصنا من عزرائيل المستشفيات؟

من ناحية أخرى طالب ناصر وزارة الصحة بفرض الرقابة الدائمة على المستشفيات الخاصة وقال: رغم أنه لا فرق بينهما والعامه فهي لها نظام وعليها الشرف من الوزارة ولها تصريح عمل يمنح إذا كانت مطابقة للشروط، ولكن يبدو أن بعض المستشفيات الخاصة الخاصة بكفي أن يكون لدى صاحبها المال لإنشاء مستشفى كأنه بقالة ويهمل رفق المستشفى بالكوارث ذات المهمات العالية والتي لها علاقة بالطب وبالتالي يجب فرض الرقابة الدائمة على المستشفيات والتزول المباني المستمر وكفاءة الجهات التي تقدم خدماتها بطريقة علمية ومحاسبية المقصر.

توثيق
من جانبه اعتبر نقسب الأطباء فرع أمانة العاصمة الخضور بحسب غمائم الأخطاء الطبية مضاعفات معروفة ومسجلة ولكنها تتفاوت في نسيها، وهذه النسبة هي التي تحدد إن كان خطأ أم لا.

وعزا غمائم اسباب الهمال الموجود في المستشفيات الى عدم وجود مجلس طبي يمتي بحيث يقيم عمل الطبيب والمستشفى وبالتالي يكشف الخطأ ويحاسب مرتكبته.

وقال: من حق المواطن الحصول على خدمة علاجية منتظمة لا يكون فيها مخاطر على حياته وبالمقابل من حق الطبيب الحصول على مجلس طبي يضمن له جودة عمله وأن الخطأ مسجل.

وأضاف: هناك قصور كبير في المستشفيات الحديثة من ناحية العمل على سبيل المثال أن يعمل طبيب مسالك بولية كجراح، وهناك أطباء ياتون من الخارج بشهادات مزورة.

وبالنسبة للاجهزة التقليدية المتوفرة في المستشفيات أوضح بانها لا تقوم بإجراء عملية وإنما على الطبيب باعتماد العيلة عناية عن فتح وقطع وكى لها اجهزتها.

ولكن هناك أدوات قديمة لها دور في الاستخدام وهذه مسألة فنية بالدرجة الأولى وعلى وزارة الصحة ألا تمنح أية جهة ترخيص مزاوله عمل إلا بعد اطلاع فرقة طبي على الأجهزة المخاوفة لدى المستشفى ومدى صلاحيتها.

وقال الدكتور يحيى إن فرغ القباية او القباية بشكل عام تعتبر جهة دفاع عن الطبيب له وعليه ولو وصل بلاغ عن خطأ طبي مشن، فبالتاكيد ستتخذ في النهاية اجراءات قبل الآن لم تصلنا أي شكوى.

وتطرق الى شكوى تقدم بها مواطن ضد مستشفى لخطا طبي تعرضت له ابنته التي سقطت من على السرير أثناء عملية الرقود لإجراء العملية ما أدى الى دخولها في غيبوبة وتزيف في راسها.. ولكن للأسف كنف يمكن التعامل مع هذه الحالة لأنه لا يوجد لدى الألب أية وثائق تثبت حتى أن ابنته دخلت المستشفى.

وأضاف أن المستشفيات تتفاوت في المستوى، فهناك ذات كفاءة عالية وغيرها متدنية ويغني تأهيل الأطباء هو الأساس سواء في المستشفيات العامة أو الخاصة، وبالنسبة للخاصة فهي غفت عزراً كثيراً وإذا ما حصل هناك جانب قصور فيفترض من الجهات المعنية أن تتأخذ شكوى أي مواطن بعين الاعتبار ولابد من التوثيق.



لوجود كوادر غير مؤهلة للعمل في المستشفيات وخاصة في المستشفيات الخاصة.

وأضاف: المفروض أن تقوم القباية بعملها في هذا الجانب، وبالنسبة للأخطاء الطبية قال: الأخطاء لها وجود، ولكن النسبة هي التي تحدد، وأكد أن وجود الجهات الرقابية والمحاسبية ستحد من المشكلة بشكل كبير رغم أن معظم الأخطاء غير مقصودة.

كما أكد على ضرورة تكاتف دور رقابة الأطباء مع وزارة الصحة بحيث لا تسمح لأي مستشفى باستقبال الحالات المرضية إلا بتوافر الشروط الأساسية لإطلاق كلمة مستشفى عليه من ناحية الإعدادات والإمكانات والكادر.

المديرين
نقيب الأطباء الدكتور عبدالكريم ناصر قال: إن مسؤولية الهمال والتقصير في بعض المستشفيات تقع أولاً على إدارتها التي يجب عليها تنظيم نشاطها من ناحية الأداء والجودة ومحاسبة المخطئ، كذلك وزارة الصحة هي مسؤولة على تنفيذ السياسة الصحية وتدريبها بالصورة الجيدة.

موضفاً قبل محاسبة وتقييم المستشفيات علينا توفير الإمكانيات اللازمة لها بصورة مرضية من حيث التجهيز والكادر، ثم تقديم الأمر.

وأشار ناصر الى أن المشكلة الأساسية تتمثل في قلة الكادر الطبي التخصصي المتكمن من عمله، فالمشور أن هناك مستشفى سعته السريرية ٥٠٠ سرير ولا يوجد فيه اختصاصات جراحة قلب، وأخصائى أو جراحات قلب، فبالتاكيد خدمات المستشفى تكون أقل رغم سعته.

الأمر الآخر هناك مستشفيات ميزانيتها السنوية ٦ مليارات ريال وأخرى كم مليون، وبالتالي متفاوتة مستويات الخدمة والأستعداد، وهذا ما يفسر التزام المرضى على مستشفى وتركيهم المستوي أو لا حصل التزامهم والبعد.

وبالنسبة لشكوى المواطنين أوضح نقيب الأطباء بان القباية جهة اشرافية تقييمية على أداء الأطباء وليس جهة ضبط، ولكن المواطن يقدم شكاواه الى النيابة التي تحيلها الى اللجنة الطبية بوزارة الصحة وتمثل لجنة من قباية والقباية للتحقيق في الأمر. وفي الأخير نحن في مجتمع يسوده العرف والأخلاق والأيمان بقضاء الله وقدره.

وتلاني العبث الموجود أكد على ضرورة أن يكون مديرى المستشفيات عند مستوى المسؤولية وتوفير الإمكانيات اللازمة الكافية والمناسبة والمتساوية للمستشفيات والعمل على استيعاب أكثر عدد من الأطباء الأعطين الخريجين وتمكينهم من التحصيل العلمي العالي المستمر.

الكثير من المواطنين يسألون الله حسن الختام وبعضهم يشترط إضافة عدم لجونه لاي مستشفى، حيث يصور لهم بان عزرائيل ينتظرهم هناك.

رغم أن المنشأة الصحية وجدت للتداوي إلا أنها في بلادنا تعني العكس.. تزداد الشكوى من الإهمال، العبث، الأخطاء، عدم الرحمة.. كل بحسب تجربته.

الميثاق، حاولت رصد الصورة الواضحة لما يواجهه الجميع.

قبل حوالي اسبوعين علمت «الميثاق» بوقوع خطأ طبي في أحد المستشفيات الخاصة بمحافظة تعز حيث كانت مريضة على موعد مع إجراء عملية جراحية لإزالة كيس دهني لكن الدكتور أزالها لها جزءاً من الأمعاء الغليظة كانت تحسبها أكياساً، ولأن أجريت عمليتان أخريتان لإزالة آثار العملية الأولى.

تحقيق/ نجيب شجاع الدين
والمستغرب منه سكوت إدارة المستشفى الخاص وكان القدسي لا يعنينا.

منوع
أعود مستشفى الكويت حيث بشر أحدهم قائلاً: لا يغرر المظهر.. كن واثقاً والطبيب وامكاناته وقدراته ولا تندم استيعابك من الإجراءات والنقاة وازنحام الغرف وكثرة اصوات الابن.

مستشفى الكويت كغيره من المستشفيات الحكومية اشبه بمرحلة قديمة لن تصق كيف أصبحت عجلات عربية نقل المرضى خطرة على من ينام عليها.. تارة تواجه صعوبة في التحكم وقد تصدم باي جدار وأحذر من السرعة البطيئة كي لا تتلعب إحدى العجلات ويسقط المريض، كذلك شكل الأقفسة التي تستخدم في غرف العمليات وتعد للمعسلة أو التي على اقراض الملامت القفصية من مصنع الغزل والتسريح.

ويشكو مواطن بالقول: لن تصدق حجم التعب الذي ستلاقه كمرافق لمريض في المستشفى ابتداء من التعاون ولكن حراسة القطاع الخاص - الذي لا داعي لها - أبو ١٢ ألفاً بمبتهى الوفاة والبجاجة.

يتصرف الحارس على أنه مسؤول على الجميع ولم يتبق سوى أن يأخذ ورقة وقلماً ويوجه الأطباء والمرضى بطرق التعامل الصحيحة.

منوع.. ممنوع.. مسألة ريال لا يساع إن تدخل الى الطبيب لمناولته الورقة تصور كم كلمة ممنوع ومع مسألة ريال تقدم لهذا الحارس يومياً كي يتسنى الشخص الدخول والسؤال عن الطبيب.

رغم أن المستشفى يقدم بعض خدماته مجاناً وهذه من الأشياء الحميدة الأخوية ولكنه لكي يصلح الحال يفضل فرض مائة ريال رسمية واستعداد أفراد شركة جروب بروفينشال من أجل صحة وسلامة المرضى كون ووقوفه هنا عند الباب أشبه بالقطع وليس بالتفكير.

ولعل الحال يتطابق على أغلب المستشفيات الحكومية لا يحتاج الأمر سوى بعض الاهتمام وإزالة كل العزائل التي تحول دون وصول المريض الى الطبيب والعلاج ودون الإحساس بجرايمه الوضع.

ليس ياليد
من جانبه بقر مدير مستشفى الثورة العام بصنعاء بمشكلة عدم توافر الإسرة للمرضى وقال لا أخفى بانها تصعبنا بالرعب في إدارة المستشفى رغم أنه أصبح لدينا الآن ألف سرير بدلاً من ٤٠ و ١١ غرفة ولكنها ممتلئة وكأنه الوحيد الذي يقدم خدماته العلاجية والطبية.

أكد العنسي على ضرورة إنشاء مستشفيات مماثلة في عواصم المحافظات الرئيسية لتخفيف الضغط على المستشفى الذي يستقبل حالات من مختلف المحافظات.

ولمما يخص عبث واهمال المستشفيات قال: إن أي مرفق لا يخلو من العيوب بسبب عوامل كثيرة وفي رأيي إجحاد المجلس الطبي الخلل لهذه المشاكل باعتبارها الجهة المعنية بالرقابة على أي مخالقات أو تقصير على مستوى مستشفيات البلد كاملة لأن هناك في المستشفيات العديدة تقصيراً وإهمالاً لا يوصف.

وأشار الى أن المجلس الطبي في طريقه للخروج قريباً، كما أشار الى أن غياب دور رقابة الأطباء الفعال وأحد من الأخطاء، لأن من مهامها الرئيسية الحفاظ على مصلحة الطبيب والمواطن في نفس الوقت، ولذا لابد من تعاون القباية مع الوزارة بحيث هي التي تقدم وتحدد من الذي يحق له العمل كتببيب نظراً

يقول الدكتور عبده مهدي مدير عام العيادات بمستشفى الثورة بتميز: إن أخطاء المستشفيات وبالذات الخاصة بلا قياس وشبه الحال المتري بالقول: «ابن آدم مثل الطماطم أحياناً خمسة كيلو بمائة ريال وأحياناً كيلو واحد بخمسة مائة ريال».

اي لا يوجد قانون يحكم الطبيب والمرضى وأشار الى أن المريض ما تقدم شكوى بالتكثيرة رغم أن زوجها محام، كما أن المستشفى الخاص لم يتخذ أي إجراء ضد الدكتور وإنما تم نقل المريضة الى مستشفى الثورة بتميز.

موضحاً: أن المستشفيات الحكومية وبالذات الثورة بتميز تعاني من قلة الإمكانيات، فماداً يفعل الطبيب؟

وقال: تخيل أن قسم الإسعاف يوجد فيه خريجو جامعات حديثون لا يفهمون كل شيء.

عمود ونص
وفي بداية هذا الشهر كانت لجنة الصحة والسكان بمجلس النواب تحقق في شكوى تقدم بها الأخ محمد الشاوش بشأن زوجته التي خضعت لثلاث عمليات جراحية خاطئة في مستشفى المتوكل.

وقد خرجت اللجنة المكلفة من أطباء بما مضمونه أن المريضة كانت تعاني من الام مزمنة أسفل الظهر وقد أجرى لها الطبيب المعالج التبخيل الجراحي الأول والذي كان لغرض معالجة الإنزلاق الذي تعاني منه من الفقرات الظهرية الرابعة والخامسة، حيث تم إزالة نصف الصفحة الخلفية للفقرة الرابعة ومن الجهة اليمنى فقط مع إزالة الظروف المزرق. هذا التدخل الجراحي لم تكن المريضة بحاجة اليه ولم يتم استئفاء الفحوصات التشخيصية كالاشعة المقطعية مما أدى الى حدوث الخطأ الطبي.

كما أجرى لها التدخل الجراحي الثاني لتثبيت فقرات العمود الفقري بسبب طلي المريضة لإعتقادها أنه سبب حالتها وضعيب اللجنة هذا التدخل تم باستخدام أدوات قديمة وأوزان غير مناسبة ومن جهة واحدة فقط مما أدى الى سسر في أحد المسامير.

وأثناء محاولة إزالة التثبيت للمسامير حدث تمشيم في بعض عظام الفقرة القطنية وأعقب ذلك حدوث عدة مضاعفات ولم تفلح العملية الثالثة التي قام بها زائر مصري بل أصبح حال المريضة الراجئ أسوأ مما كان عليه قبل التدخلات الجراحية، وطالبت اللجنة بضرورة تعويض المريضة التعويض العادل من قبل المستشفى.

كذلك حالة يسيرة مما يحدث فقد تراكم الشكوى لدى لجنة مجلس النواب ولم يتم البت فيها نتيجة لعدم إنشاء المجلس الطبي تقييداً للقانون الصادر بشانه رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ والذي يوجبه استندت بهما الفصل في القضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية ومحاسبة مرتكبها والمراقب التي يعلمون بها حسب بعض مواد قانون إنشاء المجلس الطبي.

كما تدين مجلس النواب من خلال التحقيق في شكوى المريضة عدم قيام وزارة الصحة العامة والسكان بإيزام البعض من المنشآت الطبية والصحية الخاصة والأخصية بضرورة توثيق كل إجراءات العملية الجراحية بجميع مستودعاتها وأدواتها شاملة التدخلات الجراحية وأي اختلالات ناشئة عن إجراء هذه العمليات أو كذا أي تفاصيل جانبية أو أنكاسية من جراء التخدير وبما هو متعارف عليه دولياً في مثل هذه الحالات وهو ما يعد مخالفة لما ورو في قانون المنشآت الطبية والصحية الخاصة، وقانون مزاوله المهن الطبية والصيدلانية، الأمر الذي أدى الى تفاقم الأخطاء الطبية وبعثها الى الوفاة والإعاقات الدائمة أو مضاعفات خطيرة منها (حالة هذه المريضة).

الى ذلك الحكام التي تنظر في مثل هذه القضايا ليست جهات التخصص الأولية من ناحية الفنية وبالتالي يحدث إربال ما لم يتم تزويها برأي من المجلس الطبي وفقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٨ بشأن إنشاء المجلس الطبي.

تحليل وتهيل
ومن وجهة نظر المواطنين المستشفيات بقول الأخ سامي عبدالرحمن إن حال الطبل في بلادنا لا يطمئن أحداً.. المستشفيات صارت متممة بالتقصير والإهمال وعدم القدرة على الاستيعاب بالنسبة للمنشآت الحكومية والنسب والاختلال فيما يخص المستشفيات الخاصة.

وأضاف في هذه الأسكان وبالنسبة للفقرات المرضى كلما من يوم يقدر المريض من عزرائيل أكثر ولا يجد سوى روشات وحفن وكلمة بعدين.

وأشار الى أن غياب الرقابة الحكومية على المستشفيات العامة والأخصية هو سبب البلاء الحاصل قبل أيام استقبل مستشفى الثورة بصنعاء أربع حالات مصابة بكسور وجروح في تصادم مروري وقع بمعبر ذمار وتم نقلهم اليه.. المستشفى أعلن حالة طوارئ وعدم استقبال حالة أخرى بعد تلك

Arabic text block containing various news snippets and headlines, including 'يتقدم النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام' and 'في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدتها'.